

Distr.: General
13 July 2020
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لاتخاذ قرار

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية 2020

11-8 أيلول/سبتمبر 2020

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت*

تقييم مساهمة اليونيسف في التعليم في الحالات الإنسانية

الموجز**

موجز

ما فتئت اليونيسف منذ إنشائها تضطلع بدورٍ محوري بوصفها جهة فاعلة في مجال العمل الإنساني على الصعيد العالمي من خلال الاستجابة لحالات الطوارئ في جميع أرجاء العالم. وتتزامن الجهود المبذولة في قطاع التعليم بُغْيَةً توفير فرص التعلم مع توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، وتوفير الحماية والأماكن الآمنة، والتغذية، والصحة العقلية، وخدمات التعلم العاطفي الاجتماعي، على سبيل المثال لا الحصر. وفي ظل الفترة والظروف الحالية، تخضع استجابة اليونيسف في مجال العمل للاختبار من حيث حدود قدراتها، مع مشاركة جميع المكاتب - المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والفُطرية - وجميع البرامج والأقسام الوظيفية والعمليات في الاستجابة لمرض فيروس كورونا المستجد 2019، المعروف باسم جائحة «كوفيد-19».

* E/ICEF/2020/17

** يجري تعميم الموجز التنفيذي لتقرير التقييم بجميع اللغات الرسمية. التقرير الكامل متاح باللغة الإنكليزية من موقع مكتب التقييم التابع لليونيسف (انظر الملحق).

ملاحظة: قامت اليونيسف بإعداد هذه الوثيقة بكاملها.



الرجاء إعادة استعمال الورق

070820 20-10522X (A)



يتمثل الهدف من تقييم مُساهمة اليونسيف في التعليم في الحالات الإنسانية، الذي أُطلق عام 2019، في تحديد مدى "الوفاء بالغرض" الذي يتصف به نهج اليونسيف في التعليم في السياقات الإنسانية بُغية توفير فرص متساوية للحصول على التعليم الجيد. وسلط التقييم الضوء على برامج التعليم في حالات الطوارئ في الفترة 2014-2019، وتناول مسألة ما إذا كانت برامج اليونسيف التعليمية ساهمت على نحو فعال في تحسين النتائج الخاصة بالتعليم لمختلف فئات الأطفال المُعرضين للآزمات الإنسانية. واستخدم التقييم نهجاً مختلط الأساليب ذو أساس نظري ترمي عناصره الرئيسية إلى وضع نظرية تغيير بأثر رجعي تخصّ برامج التعليم المنفذة في السياقات الإنسانية وإجراء استعراض مكتبي لتسعة بلدان. ونظّم المُقيّمون رحلات ميدانية إلى ثلاثة من تلك البلدان، حيث أجروا مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين ومقابلات جماعية وزاروا المدارس والمواقع الأخرى التي تُقدّم فيها برامج تعليمية.

وخلّص التقييم إلى أن اليونسيف نجحت في إبراز أهمية التعليم باعتباره عنصراً أساسياً للاستجابة الإنسانية؛ وساهمت بشكل ملحوظ في تعزيز الهيكل العالمي للتعليم في حالات الطوارئ؛ كما اضطلعت بمسؤولياتها على نحو ملائم بوصفها الوكالة الرائدة في مجال التعليم في حالات الطوارئ؛ واتخذت الخطوات الأولى نحو تقوية الروابط بين الاستجابة للتعليم في حالات الطوارئ¹، والتنمية، والأهداف الوطنية للتعليم. كما أظهر التقييم أن برامج اليونسيف ساهمت في زيادة الحصول على فرص التعلّم وقدمت برامج تعليمية ملائمة خلال المراحل الأولى لحالات الطوارئ المُباعدة السريعة، غير أنها لم تؤت ثماراً مماثلة في حالات الطوارئ الشديدة أو الأزمات التي طال أمدها.

وعلى الرغم من نجاح الجهود العالمية المبذولة في مجال المناصرة، وجد التقييم في بعض الحالات أنّ عمل كبار المديرين في اليونسيف لم يكن متسقاً في دمج التعليم بكونه جزءاً من الاستجابة لحالات الطوارئ، أو في تخصيص الموارد الكافية له. كما سلط التقييم الضوء على الفجوات في استهداف الأطفال الأكثر ضعفاً ومنحهم الأولوية، بما في ذلك الفتيات والأطفال ذوي الإعاقة، وحثّ اليونسيف على تطوير برامج أكثر ابتكاراً بُغية التصدي لمجموعة متنوعة من احتياجات التعلّم عبر طائفة متنوعة من سياقات الطوارئ، بما في ذلك حالات الطوارئ الشديدة وحالات الطوارئ في مجال الصحة العامة.

ويوصي التقييم بأن تواصل اليونسيف تطبيق الإجراءات التالية: (أ) تزويد القادة بالقدرات والأدوات الكافية الخاصة بالقيادة والمناصرة على نحو يعكس التزامها بتوفير التعليم باعتباره جزءاً أساسياً من الاستجابة الإنسانية؛ (ب) تعزيز فرص التعلّم المنصف، والمساواة بين الجنسين، وإدماج الإعاقة في سياقات التعليم في الحالات الإنسانية؛ (ج) قيادة شركاء التعليم الرئيسيين من أجل وضع حلول تعلّم مبتكرة ومؤثرة للأطفال المُتضررين من حالات الطوارئ الشديدة والأزمات التي طال أمدها وأزمات الصحة العامة وتنفيذها على نطاق واسع ومشاركتها؛ (د) تعزيز القدرات التقنية للموظفين والشركاء

¹ يحتوي هذا التقرير على عدّة مصطلحات. فمصطلح *التعليم في حالات الطوارئ* يُستخدم لدى اليونسيف وغيرها لوصف القطاع الفرعي، بينما يشير مصطلح *الاستجابة للتعليم في حالات الطوارئ* أو مصطلح *التعليم في مجال العمل الإنساني* بشكل أكثر تحديداً إلى مجموعة من الأنشطة التي تُنفذ في إبان حدث إنساني بُغية توفير سبل الحصول على خدمات التعليم. تصف عبارة *التعليم في الحالات أو السياقات الإنسانية* برامج التعليم في البلدان التي تواجه حالة طوارئ إنسانية.

في التعليم في حالات الطوارئ؛ (هـ) تعزيز الانخراط مع شركاء قطاع التعليم وتعزيز المساواة أمام السكان المتضررين.

ترد أيضاً عناصر مقرر كي ينظر فيها المجلس التنفيذي في القسم السادس.

أولاً - مقدمة

1. تفرض الأزمات الإنسانية تهديداً خطيراً على صعيد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف الرابع والذي ينص على ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. واعتباراً من عام 2018، كان ما يقرب من 128 مليون طفل وشاب ممن يعيشون في البلدان المتضررة من الأزمات غير ملتحقين بالمدارس على مستوى العالم، منهم 67 مليوناً من الفتيات.² وأضحى هذا الوضع السيئ بالفعل أكثر خطورة في ضوء تفشي مرض فيروس كورونا المستجد 2019 (جائحة «كوفيد-19»)، حيث تأثر 1.29 مليار طفل في 186 بلداً نتيجة لإغلاق المدارس اعتباراً من أيار/مايو 2020. ويواجه الحق في التعليم تهديداً غير مسبوق، مما يتطلب استجابة فعالة في أوانها ويمكن التنبؤ بها بحيث تكفل حصول الأطفال على التعلم الجيد بشكلٍ منصف في جميع السياقات وفي جميع مراحل التعليم.

2. يُمثل الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة نقلة نوعية لمجتمع التعليم على الصعيد العالمي؛ من التركيز على ضمان الحصول على التعليم الابتدائي في عصر الأهداف الإنمائية للألفية إلى ضمان الوصول والمشاركة والإنصاف والتعلم لجميع مراحل التعليم. وينصب التركيز عبر أهداف التنمية المستدامة على تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والإنمائي؛ وهو ما يتطلب إيلاء الاهتمام ببناء نظم تعليمية أكثر أماناً وإنصافاً، مع ضمان إيجاد نظم وطنية وإقليمية وعالمية جيدة التنسيق بُغية التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها.

3. أعطى مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، الذي عقد في عام 2016، زخماً جديداً كذلك لهيكل التعليم العالمي من خلال إنشاء صندوق «التعليم لا ينتظر»، وهو صندوق عالمي جديد للتعليم في حالات الطوارئ والأزمات التي طال أمدها. ويمثل إطلاق هذا الصندوق وحزمة الإصلاحات المتعلقة بتمويل الأنشطة الإنسانية والمعروفة باسم الصفقة الكبرى³ التزاماً متجدداً تجاه التعليم في السياقات الإنسانية، ولو أنّ مستويات التمويل لا تزال أقل بكثير مما هو مطلوب.

4. في سياق هذا الإطار العام وكجزء من ولايتها المتعلقة بالأطفال، يسترشد عمل اليونيسف في مجال التعليم في حالات الطوارئ بأهدافها الاستراتيجية المشتركة، واستراتيجيتها إزاء التعليم، والتزاماتها الأساسية إزاء الأطفال في مجال العمل الإنساني. وكان عمل اليونيسف في مجال التعليم في حالات الطوارئ خلال جزء من فترة التقييم يندرج في إطار الخطة الاستراتيجية لليونسف للفترة 2014-2017. ويندرج جزء آخر من فترة التقييم في إطار الخطة الاستراتيجية اللاحقة للفترة 2018-2021، التي تهدف إلى الاستجابة للنقطة النوعية المذكورة أعلاه، إذ يتوسّع التركيز على إتاحة التعليم الإعدادي إلى ما يكفل سبل إتاحتها والإنصاف والتعلم لجميع الأعمار ومراحل التعليم.

5. كانت الاستراتيجية التعليمية التي أطلقت في عام 2007 بمثابة الوثيقة الرئيسية التي حددت أهداف اليونيسف في مجال التعليم في حالات الطوارئ ووضعت موضع التنفيذ في خلال فترة التقييم. وتمثلت الأهداف الرئيسية للاستراتيجية في ما يتعلق بحالات الطوارئ والتدخلات التعليمية بعد الأزمات في ما يلي: (أ) المساعدة في استعادة الحياة الطبيعية لجميع الأطفال والمراهقين المتضررين من خلال بيئات تعلم آمنة ومأمونة ومُساندة؛

² بلان إنترناشيونال، "مُهمّات ومُتخلّفات عن الركب: التعليم الثانوي للفتيات المراهقات في أوقات الأزمات" (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، 2019).

³ بوصفها جهة فاعلة رئيسية في القطاع الإنساني، أقرّت اليونيسف الالتزامات الاثنتين والثلاثين المطروحة في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني (2016)، والتي تتضمن حزمة من الإصلاحات المعروفة باسم الصفقة الكبرى في ما يتعلق بتمويل الأنشطة الإنسانية ودعم القدرات الوطنية. ورفعت اليونيسف منذ ذلك الحين تقارير مرحلية سنوية إلى أمانة الصفقة الكبرى.

(ب) المساعدة في إعادة إدماج الأطفال المُتضرّرين من النزاعات (الأطفال الجنود)؛ (ج) مساعدة البلدان الخارجة من الأزمات في إعادة بناء مؤسسات تعليمية ونظم تعليمية أفضل.

6. منذ ذلك الحين، أطلقت اليونسيف الاستراتيجية التعليمية 2019-2030، والتي ينصب تركيزها على جودة التعليم، وتشمل التعليم في حالات الطوارئ والسياقات الهشة كأحد المجالات الستة ذات الأولوية. وتلتزم الاستراتيجية بمواصلة الاضطلاع بدور قيادي في مجال التعليم في حالات الطوارئ وتوفير الخدمات والإمدادات المباشرة وتعميق النهج المتكاملة بُغية تعزيز تعليم الفتيات في حالات الطوارئ والأزمات التي طال أمدها. كما تتطوي الاستراتيجية أيضاً على مسارات عمل أحدث، تشمل تعزيز التماسك الاجتماعي، وبناء السلام، ودعم الاعتراف بالتعلّم وإصدار الشهادات للمتعلّمين النازحين من المشردين والمهاجرين و/أو اعتمادهم، والوفاء بالالتزامات التعليمية التي تقع على عاتق المنظمات بموجب الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والصفقة الكبرى، ولا سيما المسألة أمام السكان المُتضرّرين.

7. أخيراً، وُضعت إجراءات ومعايير دنيا محددة للتعليم في حالات الطوارئ في الالتزامات الأساسية إزاء الأطفال. وكانت الالتزامات الأساسية قد وُضعت بدايةً في عام 1998 وجرى تحديثها في عام 2010، وقد نُفّحت مؤخراً لتُطرح في عام 2020 بُغية تمكين اليونسيف وشركائها من تقديم الاستجابة الإنسانية القائمة على المبادئ وفي وقتها المطلوب بنوعية جيدة ومتمركزة حول الطفل، وتقديم المناصرة في أي أزمة ذات عواقب إنسانية، بما في ذلك في البيئات المعقدة والمرقعة بالخطر، واستجابةً للتحديات الجديدة والناشئة مثل حالات الطوارئ في مجال الصحة العامة وحالات النزوح الواسعة النطاق للاجئين والمهاجرين والمهجّرين داخلياً.

ثانياً - نهج التقييم: النطاق والمنهجية

8. تمثّل الهدف العام من التقييم في تحديد مدى ملاءمة نهج اليونسيف في التعليم في السياقات الإنسانية للغرض بُغية توفير فرص متساوية للحصول على تعليم جيد.

9. تماشياً مع هذا الغرض، كان نطاق التقييم شاملاً، سواءً من الناحية المواضيعية أو الجغرافية. وشمل هذا التقييم عمل اليونسيف على الأصعدة العالمية والإقليمية والقُطرية، وسلّط الضوء على جميع مكونات الاستجابة للتعليم، من المستوى التشغيلي إلى مستوى وضع السياسات، بما في ذلك التنسيق وأدوار المجموعات. وغطّى التقييم الفترة 2014-2019، وشمل الخطة الاستراتيجية لليونسيف للفترة 2014-2017 والعامين الأولين من الخطة الاستراتيجية 2018-2021.

10. جُمعت البيانات من خلال نهج مختلّط الطرائق، بما في ذلك مراجعة مفصلة للوثائق ومقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين ودراسات حالة (ست دراسات حالة مكتبية وثلاث دراسات حالة داخل البلدان) مدعومة بنتائج البيانات والتعقيبات المتكررة. ودعمت دراسة استقصائية عملية التحقق من صحة النتائج الناشئة. وقد اختيرت البلدان المشمولة بدراسة الحالة على نحو يُجسّد طائفة من السياقات وأنواع حالات الطوارئ التي تعمل فيها اليونسيف. وقد طُبّق منظور تحليل المساهمات على الصعيد العالمي وداخل القُطر بالنسبة إلى ثلاث من الحالات القُطرية التسع - الأردن، ونيبال والصومال - بُغية تسليط الضوء على ثلاثة مواضيع: حلول التعليم ونتائجها؛ وتنسيق الشراكات وحشدّها؛ والصلة بين البرمجة الإنسانية والإنمائية وبرامج السلام على التوالي.

11. كان السؤال الشامل الذي سعى التقييم للإجابة عنه هو: "ما هي المساهمة التي قدمتها اليونيسف في الاستجابة للتعليم في حالات الطوارئ وبرامجه، وهل حققت اليونيسف النجاح المرجو في ما يتعلق بتعزيز مساهمتها في نتائج التعليم لمختلف فئات الأطفال المُعرّضين للآزمات الإنسانية المختلفة؟" حُدّدت ستة أسئلة تقييم رئيسية، على النحو الوارد في الجدول الأول.

الجدول الأول

أسئلة التقييم الرئيسية

أسئلة التقييم الرئيسية

سؤال التقييم 1. ما مدى ملاءمة نهج اليونيسف في التعليم في الحالات الإنسانية، مع مراعاة ولاية اليونيسف وأهدافها؟

سؤال التقييم 2. ما هي النتائج القابلة للتحديد لعمل اليونيسف في مجال التعليم في الحالات الإنسانية؟ هل هناك أنماط يمكن تمييزها في هذه النتائج؟ هل تتطابق النتائج مع أهداف اليونيسف وولايتها؟

سؤال التقييم 3. ما مدى اتساق نهج التعليم في الحالات الإنسانية وتناسقها داخل اليونيسف؟

سؤال التقييم 4. هل كان عمل اليونيسف في مجال التعليم في الحالات الإنسانية متسقاً ومتناسقاً مع عمل الشركاء الخارجيين؟

سؤال التقييم 5. إلى أي مدى ساهم عمل اليونيسف في مجال التعليم في الحالات الإنسانية في تعزيز الروابط بين البرمجة الإنسانية والبرمجة الإنمائية؟

سؤال التقييم 6. ما هي العوامل التي تعكس نجاح عمل اليونيسف أو إخفاقه في مجال التعليم في الحالات الإنسانية؟

ثالثاً - نتائج التقييم

12. يتناول هذا القسم مجموعة مختارة من النتائج الرئيسية بما يتماشى مع أسئلة التقييم. وتُعرض النتائج بطريقة شاملة في تقرير التقييم الكامل.⁴

⁴ يمكن الاطلاع على تقرير التقييم الكامل وتقارير دراسات الحالة على: https://www.unicef.org/evaldatabase/index_61171.html

أ. ملاءمة العمل في مجال التعليم في السياقات الإنسانية

بصفتها معياراً للتقييم، تُعرّف الملاءمة على أنها المدى الذي صُممت تبعاً له الأنشطة الإنسانية لليونيسيف في مجال التعليم بُغية تلبية الاحتياجات المحلية، وزيادة تولّي المسؤولية والمساءلة (بما يتفق مع سياسات اليونيسيف والأولويات العالمية).⁵

1. النهج الاستراتيجي

13. ترد المعايير الدولية المتطورة وأفضل الممارسات في مجال التعليم في حالات الطوارئ في الخطة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة 2018-2021 واستراتيجية التعليم للفترة 2019-2030. وتتضمن الخطة الاستراتيجية التزامات تتعلق بالنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، والمراهقين، وتنمية المهارات ونتائج التعلم، من بين أولويات أخرى، وكلها ملائمة في ضوء الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. وتعكس استراتيجية التعليم الجديدة هذه الأولويات، وتعزز مستوى التركيز على جودة التعليم وإدراج التعليم في حالات الطوارئ والسياقات الهشة باعتباره أحد المجالات الستة ذات الأولوية. وعلى غرار الخطة الاستراتيجية، تُوسّع استراتيجية التعليم نطاق الأطفال الذين يتلقون خدمات التعليم ليشمل صراحةً الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة والمراهقة.

14. خلّص التقييم إلى أن الاستراتيجيات كانت ملائمة. غير أنه وبالإضافة إلى ما إذا كانت البرامج مُصمّمة لتلبية احتياجات الأطفال في السياقات الإنسانية، تتصدى الملاءمة لمسألة ما إذا كانت اليونيسيف تستثمر في الاستراتيجيات الصحيحة. وتحقيقاً لهذه الغاية، وجد التقييم أن الاستراتيجيات كانت ملائمة. بيد أنه لم يكن هناك كثير من التوجيهات العملية لمساعدة المكاتب القطرية في اتخاذ خيارات صعبة بشأن ما يمكن ترتيبه حسب الأولوية أو الأدوات المصاحبة بشأن كيفية تكييف هذه الاستراتيجيات مع سياقات محددة.

15. على نحوٍ أهم، أثّرت تساؤلات، سواء داخل المنظمة أو خارجها، بشأن الإجراءات الإضافية المطلوبة لتحسين جودة التعليم والتعلم في السياقات الإنسانية، ولا سيما في سياق حالات الطوارئ الشديدة. ويتمثل أحد المدخلات الرئيسية في توضيح التدابير الإضافية التي تتجاوز المعايير الدنيا والتي ينبغي اتخاذها بُغية تحسين نتائج التعلم في سياقات الطوارئ وتحديد القدرات الإضافية المطلوبة (على سبيل المثال، التمويل، والتوظيف، والتوجيهات المؤسسية). واعتُبرت الاستراتيجيات المتعلقة بالضرورات الأخرى، وعلى سبيل المثال وُجد أنّ توفير السبل إلى بيانات التعلم المأمونة وتقديم معلومات منقذة للأرواح ودعمًا نفسياً اجتماعياً شكّلت تدابير ملائمة ومتسقة وواضحة.

16. من الناحية العملية، تلتزم برامج اليونيسيف التعليمية في السياقات الإنسانية عموماً بالتزامات اليونيسيف الأساسية إزاء الأطفال والحد الأدنى من معايير التأهب للتعليم والاستجابة والتعافي.⁶ ومع ذلك، سلّطت دراسات الحالة لهذا التقييم بالإضافة إلى تجميع للتقييمات الإنسانية⁷ الضوء على الحاجة إلى سياق أكبر للالتزامات الأساسية لأنواع مختلفة من حالات الطوارئ (على سبيل المثال، الأزمات التي طال أمدها، وحالات الطوارئ في مجال الصحة العامة، والأزمات ذات البداية البطيئة أو السريعة). وقد أخذ تنقيح الالتزامات الأساسية كثيراً من هذه الشواغل في الحسبان.

⁵ تحل الملاءمة محل معيار مدى الأهمية المستخدم في التقييمات الإنمائية. المصدر: شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني، "دليل تقييم مجال العمل الإنساني" (2016).

⁶ الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، المعايير الدنيا للتعليم: التأهب والاستجابة والتعافي (2010).

⁷ اليونيسيف، نحو استجابة محسنة لحالات الطوارئ: وثيقة تجميعية لتقييمات اليونيسيف للعمل الإنساني 2010-2016 (2017).

17. على الصعيد القطري، تبيّن أن برامج اليونيسف التعليمية في حالات الطوارئ ذات صلة بشكل عام بالاحتياجات التعليمية للأطفال في السياقات الإنسانية. ومع ذلك، فقد تبيّن وجود تحديين. أولاً، كان عمل اليونيسف في مجال التعليم في حالات الطوارئ أكثر ملائمة بشكل عام في الكوارث الطبيعية منه في الأزمات المعقدة والتي طال أمدها. ثانياً، لم تتخذ اليونيسف منحى محدداً بما يكفي في استهداف الأطفال الأكثر احتياجاً. وتأثر استهداف التعليم في التدخلات في حالات الطوارئ عبر البيانات بالضعف في جمع البيانات وتصنيفها والإبلاغ عنها.

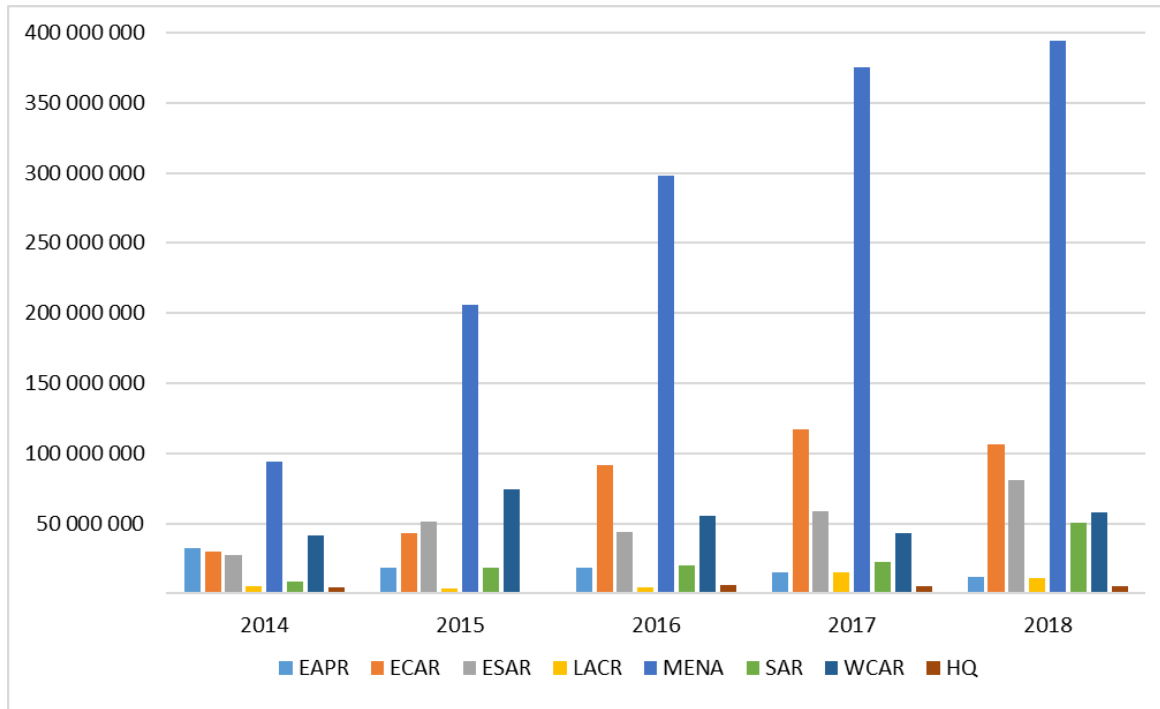
18. لا يقتصر التحديد غير الكافي في استهداف الأطفال المتأثرين بحالات الطوارئ فقط على مجال التعليم في حالات الطوارئ. ويعكس ذلك ضعفاً أثر على الاستجابات الإنسانية بشكل عام، على النحو الموثق في تقييم عام 2019 لتغطية الاستجابة الإنسانية لليونسف وجودتها في حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة. وهذا يشير إلى الحاجة إلى تعزيز نظم البيانات وأن تكون أكثر ابتكاراً في ما يتعلق بالحصول على البيانات وجمعها، فضلاً عن اعتماد اليونيسف على تجربتها الخاصة وكذلك خبرة المنظمات الأخرى.

2. توفير الموارد

19. زاد إنفاق المنظمة على التعليم في حالات الطوارئ بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، من 242.5 مليون دولار أمريكي في عام 2014 إلى 718.8 مليون دولار أمريكي في عام 2018. ويؤكد هذا الاتجاه التزاماً متزايداً من المانحين، وهو ما يعكس بدوره جهود المانحة التي تبذلها اليونيسف والشركاء الآخرون. ومع ذلك، ظلّ تمويل التعليم في حالات الطوارئ بشكل عام أقل بكثير من الاحتياجات خلال فترة التقييم، واستحوذ التعليم في حالات الطوارئ على 10 في المائة فقط من التمويل الإنساني الذي تلقتّه اليونيسف. وعلاوة على ذلك، لم تُوزَّع الزيادة في الإنفاق بالتساوي. فقد كان أكثر من نصف الإنفاق على التعليم في حالات الطوارئ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي الواقع، يُظهر التفصيل على أساس سنوي أن المناطق الأخرى لم تشهد زيادة كبيرة في الإنفاق (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

إنفاق اليونيسف على التعليم حسب المنطقة للفترة 2014-2018



مفتاح المصطلحات: EAPR: منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ ECAR: منطقة أوروبا وآسيا الوسطى؛ ESAR: منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ LACR: منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ MENA: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ SAR: منطقة جنوب آسيا؛ WCAR: منطقة غرب ووسط أفريقيا؛ HQ: المقر الرئيسي.

المصدر: البيانات المالية لليونسف المقدمة في 17 نيسان/أبريل 2019.

20. لم يكن عدد الموظفين المتفرغين للتعليم في حالات الطوارئ في المقر الرئيسي لليونسف كافياً أيضاً في ما يتعلق بالمهمة والميزانية. وخلال معظم فترة التقييم، عكف عدد قليل من الموظفين على موازنة عدة بنود في خطة العمل من أجل التعليم في حالات الطوارئ، بما في ذلك توفير الإشراف على برنامج التعلم من أجل السلام؛ ودعم الشراكات والشبكات؛ والمشاركة في إطلاق صندوق «التعليم لا ينتظر»؛ ووضع توجيهات بشأن البرامج القائمة على دراسة المخاطر؛ ودعم مواجهة الإيول، من بين مجالات العمل الأخرى.

21. بناءً عليه، كان يُنظر إلى المقر الرئيسي لليونسف (داخلياً وخارجياً على النحو المعبر عنه في المقابلات مع مُقدّمي المعلومات الرئيسيين) على أنه قائم على رد الفعل ويستجيب بطريقة مخصصة الغرض وليس بأسلوب استراتيجي. وقد كان لذلك أيضاً عواقب على التنسيق الداخلي وجودة الدعم. وفي المقابل، لم تُمنح تنمية مهارات موظفي التعليم في اليونيسف في ما يتعلق بالتعليم في حالات الطوارئ أولوية كافية. وأشارت نتائج الدراسات الاستقصائية إلى أن الموظفين لم يجدوا أنفسهم مؤهلين تأهيلاً جيداً لتنفيذ التركيز المعزز على جودة التدريس والتعلم وعلى التخطيط والتمويل على مدى بعيد، مع مواءمة ذلك أينما أمكن مع الاحتياجات الإنمائية الوطنية.

22. على الرغم من هذه القيود، قدمت اليونيسف بشكل عام الدعم اللازم لمواجهة الأزمات من خلال فريق الاستجابة السريعة لمجموعة التعليم العالمية، والمكاتب الإقليمية لليونيسف، وأفرقة الاستجابة السريعة والشركاء الاحتياطيين لليونيسف.

ب. النتائج

بوصفها معياراً لهذا التقييم، تُعرّف الفاعلية على أنها المدى الذي تحقق تبعاً له أنشطة اليونيسف التعليمية في السياقات الإنسانية عرضها، أو ما إذا كان يمكن توقع حدوث ذلك على أساس المخرجات.

1. الصعيدين العالمي والإقليمي

23. وجد التقييم أن اليونيسف ساهمت مساهمة كبيرة على الصعيد العالمي في تطوير هيكل التعليم العالمي في حالات الطوارئ. فعلى سبيل المثال، اضطلعت المنظمة بدور محوري في تطوير صندوق «التعليم لا ينتظر» ومن خلال المناصرة والمشاركة الفاعلة في الشراكة العالمية من أجل التعليم. وفي حين أنه يتعذر تحديد مساهمة المنظمة، كان أصحاب المصلحة الذين استشارهم فريق التقييم يرون على الدوام أن اليونيسف اضطلعت بدور رئيسي وحاسم من أجل أن يتبوأ التعليم في حالات الطوارئ موقعاً مركزياً أكبر في مشهد التعليم والعمل الإنساني، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين.

24. برهنت اليونيسف قدرتها كذلك على المناصرة والقيادة التقنية على نحو تمثيلي وفاعل ضمن عدّة مجموعات عمل مؤقتة بُغية التأثير على الأطر الإنسانية والإنمائية العالمية الجديدة، وبوصفها عضواً مؤسساً لشبكات رئيسية مختلفة تشكل هيكل التعليم العالمي في حالات الطوارئ، بما في ذلك مجموعة التعليم العالمية، والتحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات، والشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، والتحالف العالمي للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهتها في قطاع التعليم، ومبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات.

25. في حين أن الشراكات والمنتديات على الصعيد العالمي أنتجت معارف وتوجيهات ودروساً مستفادة كبيرة، إلا أن المكاتب الإقليمية والفُطرية قد تناولتها بأسلوب مخصص حسب الغرض، بمبادرة فردية من الموظفين. ويرجع ذلك إلى طائفة من العوامل، لا سيما عدم وضوح الأدوار بين المكاتب العالمية والإقليمية والفُطرية في ما يتعلق بالاتصال الموجه وإدارة المعرفة والدعم التقني والقدرات غير الكافية لموظفي التعليم في حالات الطوارئ في المقر الرئيسي.

26. اضطلعت المكاتب الإقليمية بدور قيادي في مختلف المبادرات التي سعت للنهوض بالتعليم في حالات الطوارئ، وغالباً على الرغم من قيود التمويل، مع أن العمل وُجد أنه كان مخصصاً للغرض. ومن المتوقع أن يساهم التحسين الأخير في القدرات على التواصل المعني بإدارة المعرفة إلى تحسين تشارك الدروس المستفادة على الأصعدة العالمية والإقليمية والفُطرية.

2. الصعيد الفُطري

27. خلّص التقييم إلى أن اليونيسف أحرزت تقدماً ملحوظاً بشأن معايير الالتزامات الأساسية إزاء الأطفال والخطط الاستراتيجية لليونيسف للفترتين 2014-2017 و 2018-2021 وفي زيادة الحصول على التعليم

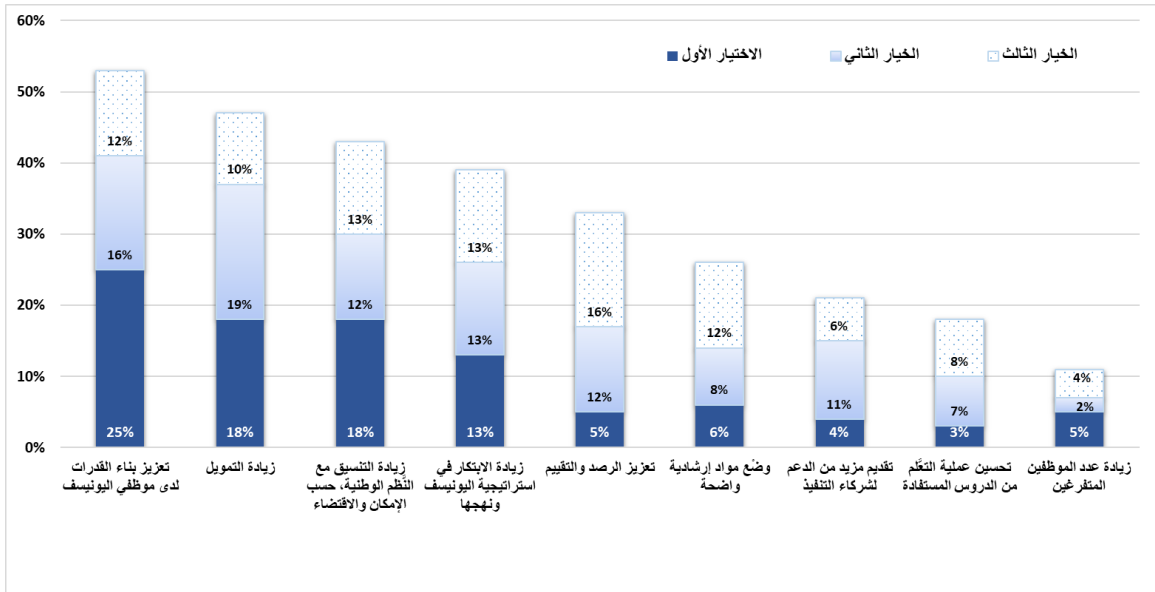
لجميع المستويات، من الطفولة المبكرة وحتى المراهقة. وبالتعاون مع الشركاء المنفذين، قدمت اليونيسف خدمات التعليم غير الرسمي للأطفال غير الملتحقين بالمدارس كما قدمت، إلى أقصى حد ممكن، تعليمًا تعويضيًا بُغية تأهيل الأطفال للعودة إلى التعليم الرسمي. وتخطو المنظمة في ظلّ استراتيجية التعليم الجديدة خطوات إضافية نحو تعزيز تركيزها على نتائج التعلّم ومهاراته لأغراض المواطنة الفعّالة والقابلية للتوظيف.

28. تتكون حزمة التعليم التي تنفذها اليونيسف كجزء من الاستجابة للتعليم في حالات الطوارئ في العادة من توفير/بناء مساحات تعلّم مؤقتة. ووجد أن هذا النهج يتسم بالفاعليّة في حالات الطوارئ الشديدة ويعد حاسماً لضمان الحصول على فرص التعلّم الآمن للفتيان والفتيات واستمرارها. وفي ما يتعلق بحالات الطوارئ التي طال أمدها، تتطلّب اليونيسف إيلاء تركيز أكبر على بناء الفهم الداخلي والقدرات التقنية وعلى الشراكات أيضاً بُغية تحويل التركيز من الإمدادات إلى جودة التدريس والتعلّم. كما تتطلّب أيضاً فهماً أفضل للإجراءات العملية من أجل مواءمة البرامج والتمويل في مجال العمل الإنساني والإنمائي، وتعزيز العمل والتواصل بشأن الابتكارات، وتطوير نهج أكثر قوة للتعلّم التطبيقي عبر المستويات. ويتمثل أحد التحديات ذات الصلة في أن البرامج التي تدعمها اليونيسف في بعض الحالات لم تتناول مختلف فئات المتعلّمين (على سبيل المثال، النساء في مرحلة الطفولة المبكرة، ومستوى التعليم الثانوي، وكذلك الأطفال غير الملتحقين بالمدارس).

29. على صعيد المجالات التي ينبغي أن تركز فيها اليونيسف جهودها على تحسين نتائج التعليم في حالات الطوارئ، حدّد المستطلّعون المشاركون في الدراسة الاستقصائية بناء قدرات موظفي اليونيسف، والتمويل الإضافي، وزيادة التنسيق مع النظم الوطنية، باعتبارها ثلاث أولويات رئيسية (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

المجالات ذات الأولوية التي تتطلّب دعماً لتحسين النتائج



المصدر: تحليل نتائج الدراسة الاستقصائية بواسطة فريق التقييم؛ ن=116.

30. وجد التقييم أيضاً أن عمل اليونيسف في تحسين النظم لربط البرمجة الإنسانية بالبرمجة الإنمائية في حالات الطوارئ الشديدة والأزمات التي طال أمدها ساهم مساهمة كبيرة في وضع السياسات والقدرات من جانب الحكومات. ففي الأردن مثلاً، نجحت اليونيسف في مناصرة دمج التعليم في حالات الطوارئ في سياسات

قطاع التعليم ودعم الحكومة في التحول من التنفيذ من خلال المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية إلى التنفيذ المباشر. واعتمد البرنامج القطري الجديد نهجاً قائماً على قابلية التضرر، دعماً لخطة السنتين والرؤية الوطنية للأردن 2025 وخطة الاستجابة الأردنية.

31. بوصف اليونيسف جهة مشاركة في قيادة مجموعة التعليم فقد عُنيت بمثابة الملاذ الأخير لتقديم الرعاية، وكُلفت بالمسؤولية عن ضمان إمكانية التنبؤ في استجابة مجموعة التعليم وتغطية جميع السكان الذين يحتاجون إلى المساعدة (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2018). وبالاعتماد على أمثلة في دراسات الحالة القطرية، توصل التقييم إلى أن اليونيسف اضطلعت بمسؤوليتها بوصفها الملاذ الأخير لتقديم الرعاية، وتقوم في أغلب الأحيان بسد الفجوات من خلال تقديم المساعدة في المناطق النائية التي يصعب الوصول إليها بالتعاون مع الشركاء المحليين. فعلى سبيل المثال، أنشأت اليونيسف ثلاثة مكاتب محلية في عام 2014 لإرساء وجود ميداني أكبر لها في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ليبيريا، استأجرت اليونيسف طائرات هليكوبتر لتوصيل الإمدادات التعليمية إلى تسع مناطق في البلاد كان من الصعب الوصول إليها براً وتفاوضت مع المانحين لإعادة توجيه التمويل إلى الاستجابة لحالات الطوارئ بُغية تغطية مثل هذه الأنشطة. أما في جنوب السودان، فقد أرسلت اليونيسف الإمدادات ونشرت خبراء تعليم لتمكين بدء و/أو استئناف الأنشطة التعليمية في البعثات المشمولة في آلية الاستجابة السريعة المتكاملة.⁸

32. لم تُكَلِّ جهود اليونيسف بالنجاح دائماً في الاضطلاع بمسؤولياتها كملاذ أخير لتقديم الرعاية. ففي البلدان التي تعاني من فجوات تمويل خطيرة، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال، على سبيل المثال، أصبح التركيز منصباً على تحديد الأولويات الملائمة للموارد المحدودة المتاحة بدلاً من محاولة سد كل فجوة. وبينما استُعين بالمنصات الرقمية المبتكرة مثل EduTrac أو U-report لجمع معلومات قيمة حول الاحتياجات الإنسانية في المناطق التي لا يمكن للعاملين في المجال الإنساني الوصول إليها، كما هي الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى، لم تتمكن المنظمة من الوصول إلى عدد كبير من السكان الذين يحتاجون إلى مساعدة في الحصول على خدمات حرجية، بما في ذلك التعليم.

ج. الاتساق والتنسيق

بوصفهما معيارين لهذا التقييم، يُعرّف التنسيق والاتساق على أنهما مدى انسجام الأنشطة التعليمية لليونيسف في السياقات الإنسانية داخلياً عبر القطاعات ومدى تقديم التوجيه والدعم المنهجي من قبل اليونيسف وضمان القدرة على الاتساق في ما يتعلق بأولوياتها في مجال التعليم.

1. الاتساق الداخلي

33. خُص التقييم إلى أن المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية وحماية الأطفال دُمجت بشكل جيد عموماً في أنشطة التعليم في حالات الطوارئ، وارتبط ذلك بدور اليونيسف بوصفها مسؤولة عن قيادة المجموعة في هذه المجالات. غير أن الاتساق والتنسيق مع القطاعات الأخرى كان متنوعاً. وأظهر التقييم أن

⁸ شكّلت آلية الاستجابة السريعة المتكاملة، التي وُضعت بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، سبيلاً إلى السكان الذين يصعب الوصول إليهم لفترة قصيرة لتقديم مزيج من خدمات الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتغذية والتعليم وحماية الأطفال.

العمل المشترك بين القطاعات في المكاتب القطرية كان أقوى، عبر دراسات الحالة، عندما انطوى على التعامل مع حالات الطوارئ الشديدة.

34. أبرزت المقابلات التي أجريت لأغراض التقييم الحاجة إلى تنسيق أفضل بين المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والقطرية. وثمة حاجة على الصعيد القطري إلى مزيد من الاهتمام بشأن التواصل والعمل الجماعي والإرشادات التقنية والدعم وتعزيز إدارة المعرفة. وبوجه خاص، يحتاج التعلم وتبادل الدروس عبر البلدان وعبر الأقاليم إلى تحسن كبير. ومع ذلك، تلقت البلدان قدرات إضافية بعد إعلانات لحالات طوارئ من المستوى الثاني أو المستوى الثالث، وهو ما مكن من تحقيق تنسيق أفضل بين المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية.

2. الاتساق الخارجي

35. على الصعيد العالمي، توصل التقييم إلى وجود تنسيق واتساق جديدين مع الجهات الفاعلة الأخرى على صعيد المناصرة والسياسات وفي حشد المدخلات لتعزيز التعليم في هيكل التأهب لحالات الطوارئ. وثمة حاجة إلى مزيد من التفكير الاستراتيجي بشأن الميزة النسبية للمنظمة وتكاملها في ما يتعلق بعمل الشركاء وكذلك وضع البروتوكولات على الصعيدين الإقليمي والقطري للمساعدة في ضمان تكامل الجهود.

36. في البلدان ذات القدرات التعليمية الضعيفة كان هناك توافق قوي مع الحكومة ووزارات التعليم باعتبارها شركاء رئيسيين. كما عززت اليونيسف الاتساق من خلال دورها المشترك في قيادة المجموعة. ولاحظ التقييم تزايد التكامل والتنسيق بين القطاعات بين الشركاء العاملين في مجال التعليم في حالات الطوارئ والمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية وحماية الطفل، على نحو يعكس التكامل بين هذه القطاعات داخل اليونيسف. ولم يكن التنسيق الثنائي مع الشركاء بالقوة نفسها، حيث انخرطت المنظمات في مجالات عمل شبيهة بتلك الخاصة بغيرها.

37. اضطلعت اليونيسف بدور في تحسين فاعلية الاستجابة للتعليم في السياقات الإنسانية من خلال العمل على تعزيز النظم الوطنية وهياكل التنسيق وبناء قدرات الحكومات، والعمل تدريجياً نحو تسليم المسؤولية. غير أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لبناء القدرات على الصعيد دون الوطني. وفي الوقت ذاته، وعلى الرغم من أن اليونيسف ستوجه نسبة متزايدة من الأموال من خلال المنظمات غير الحكومية المحلية في معظم بلدان دراسات الحالة، إلا أنه ينبغي للمنظمة إيلاء الأولوية بشكل منتظم لبناء قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية. وقد تؤدي القيود المفروضة على قدرات هؤلاء الشركاء الرئيسيين إلى الحد من مساهمات اليونيسف في تعزيز النظم والاستدامة.

38. من خلال تعزيز قدرتها على المشاركة في قيادة مجموعة التعليم على الصعيد العالمي، استثمرت اليونيسف بقوة في وظيفة منسقي المجموعات على الصعيد القطري. وعلاوة على ذلك، خضع الدعم المقدم للمجموعات القطرية للتقييم من خلال آليات احتياطية كما نشر منسقي مجموعات أفرقة الاستجابة السريعة ومديري المعلومات تقييماً إيجابياً من حيث دعم الاستجابات في وقتها المطلوب والمنطوية على عدد كافٍ من الموظفين.

39. وخلص التقييم أيضاً إلى وجود مجال لتحسين الاتساق بين فريق اليونيسف للتعليم على الصعيد العالمي ومجموعة التعليم العالمية، اللذين ذكر أنهما غالباً ما يعملان بالتوازي وبمعزل عن بعضهما بعضاً (ومثالاً في العمل على حماية التعليم من الهجمات وإنشاء صندوق «التعليم لا ينتظر»).

40. ذكر مقدمو المعلومات أيضاً أن التوجيه والدعم لمجموعة التعليم العالمية صُمم إلى حد كبير لحالات الطوارئ التي تتطلب على قدرات حكومية ضعيفة في قطاع التعليم. وأدى تفعيل مجموعات التعليم في البلدان ذات القدرات التعليمية الأقوى نسبياً، والتي لم تكن كافية رغم ذلك لتغطية احتياجات الأطفال، إلى هياكل متوازنة تتطلب على مواعيد محدودة أو معدومة مع خطط قطاع التعليم.

د. تعزيز القدرة على الصمود وربط البرمجة الإنسانية بالبرمجة الإنمائية

41. يمثل ربط البرمجة الإنسانية بالبرمجة الإنمائية إحدى الأولويات المعلنة لليونيسف، وأشار التقييم إلى أن المنظمة اتخذت الخطوة الأولى من خلال إصدار التوجيهات المتصلة بذلك، بما في ذلك من خلال إجراء داخلي لليونيسف صدر في عام 2019. وهناك حاجة إلى مزيد من العمل بشأن الأدوات العملية لوضع سياقات التوجيهات العالمية وتفعيلها لمختلف السياقات القطرية وقطاعات البرامج، بما في ذلك التعليم.

42. يمثل أحد الجوانب الرئيسية لاستراتيجية اليونيسف، الرامية إلى تحسين الصلة بين الاستجابة الإنسانية والجهود الوطنية، في تعزيز شراكاتها مع المنظمات غير الحكومية المحلية. ومن الناحية العملية، التزمت اليونيسف بسلسلة من إصلاحات التمويل وإضفاء الطابع المحلي في عام 2016، والتي تضمنت التزاماً بتخصيص ما لا يقل عن 30 في المائة من تمويل العمليات الإنسانية للجهات الفاعلة المحلية والوطنية. وأفادت اليونيسف في عام 2019 أنه جرى تحويل 31 في المائة من الإنفاق في مجال العمل الإنساني إلى المستجيبين على الصعيدين المحلي والوطني. بيد أن هناك تساؤلات قد طُرحت إزاء فاعلية هذه الاستراتيجية في ظل غياب استثمارات أوسع نطاقاً في بناء قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية للمشاركة بشكل أكثر جدوى مع النظم الوطنية. كما أنه من غير الواضح مقدار الإنفاق الذي جرى توجيهه إلى قطاع التعليم.

43. على نحو مماثل، تلتزم اليونيسف التزاماً راسخاً بتعزيز مشاركة السكان المتضررين، مع وجود افتراض ضمني مفاده أن المشاركة المجتمعية ستحسن استدامة أنشطة التعليم في حالات الطوارئ. فعلى سبيل المثال، وجد التقييم أن الكيانات المجتمعية للآباء والمدارس قد دُمجت بشكل عام كجزء من تدخلات التعليم في حالات الطوارئ من قبل اليونيسف. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لجمع الأدلة اللازمة حول فاعلية نهج المشاركة المجتمعية المختلفة وتبادل الدروس المستفادة عبر مختلف البلدان.

44. بالإضافة إلى الجهود المبذولة لاعتماد نهج طويلة الأمد في الاستجابة لحالات الطوارئ، بُذلت جهود لجعل النظم الوطنية أكثر استجابة لحالات الطوارئ وأكثر قدرة على الصمود أمامها. ونجحت اليونيسف في كثير من البلدان في دعوتها للمؤسسات الوطنية بغية دمج التعليم في المسؤوليات المتعلقة بحالات الطوارئ. كما نجحت أيضاً في تعزيز جهود الحد من المخاطر والتخفيف من وطأتها في نظم التعليم الوطنية. وكان هذا العمل في أقوى حالاته في ما يتعلق بالكوارث الطبيعية، وبدرجة أقل بكثير بالنسبة إلى النزاعات. ولاقت المخاطر الأخرى، كالأزمات الصحية والأزمات الاقتصادية، قدراً أقل من التوقعات والرصد والاستجابة.

45. أظهر التقييم أن اليونيسف استثمرت بكثافة على الصعيد المؤسسي في وضع توجيهات قوية تستهدف دعم البرامج المتعددة المخاطر والوعي بالمخاطر وخطط إجراءات التأهب. وتجلّى التقدم المحرز على نحو أكثر وضوحاً على صعيد التأهب للكوارث الطبيعية والتخفيف من أثارها، غير أنه ينبغي زيادة نطاق هذا التقدم وتحديد أولوياته بشكل أكبر. ومع ذلك، لا يزال هناك بعض العمل الذي يتعين القيام به في تطبيق هذه التوجيهات على قطاع التعليم.

46. في غضون ذلك، يبدو أن أهمية أنشطة بناء السلام قد تضاءلت بشكلٍ حاد، ولا سيما على الصعيد الميداني، خلال فترة التقييم. وأشار إلى تحقيق آثار إيجابية للمشاريع التجريبية التي تربط التعليم بالسلام، مع أن البرامج لم تطبق على نطاق واسع أو يتواصل تقديمها في إطار النظم الوطنية أو أولويات المكاتب القطرية لليونسيف. وفي ظل غياب تركيز مؤسسي قوي، فقد كان مدى إدراج نهج بناء السلام في برامج التعليم بمثابة تأكيد على التزام قيادات المكاتب أو الأفراد، وخاصةً من كان منهم على اطلاع ببرنامج بناء السلام والتعليم والمناصرة (التعلم من أجل السلام).

47. وبشكلٍ عام، فقد حالت الطبيعة القصيرة الأمد لمعظم تمويل الأنشطة الإنسانية دون دمج الخطط الطويلة الأمد واللازمة لتمكين البرامج من بلوغ مرحلة النضج وانتقالها إلى مرحلة تطوّر.

هـ. المساواة بين الجنسين وإدماج الإعاقة

48. بشكلٍ عام، جرى تعميم المنظور الجنساني بصورة متسقة في عمليات تقييم الاحتياجات والتخطيط والإبلاغ عنها وفي الأدوات والأطر العالمية. وخلص التقييم إلى أن الموظفين كانوا بوجه عام على وعي بأوجه عدم المساواة بين الجنسين وبذلوا جهوداً للتصدي لها، وتضمن استعراض لوائح وضع الخطط التابعة لليونسيف عبر الدراسات القطرية أمثلة متسقة لدمج النوع الاجتماعي. وتمثل العمل الأكثر وضوحاً لليونسيف في ما يتعلق بالنوع الاجتماعي في إيلاء الاهتمام بالتحاق الفتيات بالمدارس واستبقائهن (على سبيل المثال، جمهورية أفريقيا الوسطى، والأردن، ونيبال، والصومال، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية). وشملت مجالات العمل الأخرى مجموعات النظافة الصحية في فترة الطمث وتوفير مرافق منفصلة بالتعاون مع قطاع/مجموعات توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية. وفي نيبال والجمهورية العربية السورية على سبيل المثال، كان ذلك يعني توفير مدارس تلبي متطلبات توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية وتكون مراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي وملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة (الجمهورية العربية السورية) وهياكل التعلم الانتقالية (نيبال). وفي نيبال، أدمجت إدارة النظافة الصحية في فترة الطمث في خدمات التعليم أيضاً.

49. مع ذلك، هناك حاجة إلى تعميم المنظور الجنساني في الاستجابة الإنسانية للتعليم بما يتماشى مع خطة العمل للمساواة الجنسية. وتشير الدلائل عبر البلدان إلى أن المنظمة فوّتت فرصاً في ما يتعلق بتأطير المبادئ التوجيهية على نحو كاف، والتفكير بشكلٍ أعمق في الفجوات بين الجنسين، وتطبيق الدروس المستفادة والممارسات الجيدة عبر القطاعات، بما في ذلك التعليم. فعلى سبيل المثال، التزمت مقترحات المشروع بتناول مسألة التوازن بين الجنسين في جميع الأنشطة في دومينكا؛ غير أن هذه الالتزامات لم تخضع للمتابعة في عملية الإبلاغ. وفي ليبيريا، كان للإيولا تأثير غير متناسب على الفتيات لأن العوائق التي تؤثر عليهن لم تُعالج في أثناء إغلاق المدارس. وفي السياق ذاته، ضُمن تعميم المنظور الجنساني والعنف القائم على النوع الاجتماعي في جهود تدريب المعلمين اللاحقة مع أن التقارير اللاحقة لم تُثبت تأثير هذه الأنشطة.

50. على الرغم من إحراز تقدم جدير بالثناء في ما يتعلق بوضع البرامج المتعلقة بالأطفال ذوي الإعاقة في عدد قليل من البلدان (مثل الأردن)، تشير الدلائل إلى أن الفئات الضعيفة مثل الأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال في المجتمعات الرعوية، والطلاب الذين تجاوزوا العمر المحدد لفهم الدراسي، والفتيات اللاتي يواجهن زواج الأطفال، لم تحظ بالأولوية الكافية عند وضع البرامج. كما حُدّدت الحاجة إلى بناء مجموعة متنوعة من القدرات التقنية بُغية تضمين إدماج الإعاقة في عملية وضع الخطط وكذلك تنفيذ تلك القدرات والإبلاغ عنها.

رابعاً - الاستنتاجات

51. الاستنتاج الأول: على مدى فترة التقييم، دأبت اليونيسف على مناصرة أهمية التعليم في حالات الطوارئ كجزء من الاستجابة الإنسانية، كما اضطلعت بدور قيادي قوي على الصعيد العالمي في تعزيز برنامج التعليم في حالات الطوارئ. ويحظى التعليم باعتراف أكثر قوة في الآونة الحالية باعتباره جزءاً ضرورياً من الاستجابة الإنسانية التي تعد إنجازاً في حد ذاتها. ونتيجة لذلك، زاد تمويل التعليم في حالات الطوارئ وتيسر الوصول إلى أعداد أكبر من الأطفال. ومع ذلك، تستدعي الحاجة مواصلة جهود المناصرة لضمان إيلاء الأولوية للتعليم باستمرار وعلى الفور على نفس مستوى عناصر الاستجابة الأخرى، فضلاً عن توفير التمويل بطرق تتيح لليونيسف ربط البرمجة الإنسانية والإنمائية مع حلول التعليم طويلة الأجل.

52. الاستنتاج الثاني: استرشاداً بالالتزامات الأساسية إزاء الأطفال، خلص التقييم إلى حد كبير إلى أن اليونيسف صنعت فرقاً في السياقات الإنسانية من خلال إتاحة السبل المتواصلة إلى الفرص التعليمية الآمنة واستمرارية التعلم، وذلك في الغالب من خلال إنشاء مساحات التعلم التي توفر خدمات التعليم الابتدائي وغير الرسمي. بيد أن التقييم يشير أيضاً إلى أنه نظراً للقيود المفروضة على الموارد ونقص القدرات التقنية، كانت التغطية المخطط لها في أغلب الأحيان أقل بكثير من الاحتياجات، لا سيما في الأزمات التي طال أمدها. ومن شأن تحسين القدرات التقنية في تقييمات الرصد والاحتياجات أن يساهم في زيادة فاعلية اليونيسف وشركائها في استهداف الأطفال الأكثر تأثراً بحالات الطوارئ، وبخاصة الأطفال ذوي الإعاقة، وفي السياقات ذات الأولوية، بما يتماشى مع سياسة اليونيسف إزاء النوع الاجتماعي، وخطة العمل للمساواة الجنسانية، وتوجيهات اليونيسف الخاصة بإدماج الأطفال ذوي الإعاقة في العمل الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى مزيد من العمل لإعطاء الأولوية للمراهقين، والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، والأطفال الأكثر ضعفاً ومنهم عدد كبير غير ملتحق بالمدارس، وكذلك الإبلاغ بشكل منتظم عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف.

53. الاستنتاج الثالث: كانت الحلول التي تقدمها اليونيسف في مجال التعليم بشكل عام أكثر ملاءمة للمراحل الأولى لحالات الطوارئ ذات البداية السريعة منها عن حالات الطوارئ الشديدة والأزمات التي طال أمدها. وقد أتاح توافر حلول تعليمية موحدة مدفوعة بالعرض لليونيسف أن تستجيب على نطاق واسع لحالات الطوارئ المفاجئة. وقد تحدت عدة ممارسات مثلى ينبغي أن تُمكن اليونيسف من المضي قدماً في تكييف حلولها التعليمية وتحسينها في الأزمات التي طال أمدها. تشمل هذه الممارسات تحسين تصميم مساحات التعلم الموقّعة وإدارتها؛ والمواد التعليمية الأكثر تكيفاً محلياً؛ وتوفير التدريب والتطوير المهني للمعلمين على نحو أكثر قوة وشمولاً؛ وتعزيز النظم؛ والروابط الأقوى عبر القطاعات؛ والخطط والتمويل على المدى الطويل لربط العمل الإنساني بالعمل الإنمائي. وينبغي لليونيسف، في سبيل المضي قدماً، أن تبني إدارة المعارف الداخلية والقدرة على تكييف حلول التعليم في حالات الطوارئ من الجرم القياسية المدفوعة بعامل العرض إلى حلول أكثر دقة وأطول أجلاً، مستتيرة بتحليل السياق.

54. الاستنتاج الرابع: بكونها وكالة مسؤولة عن قيادة المجموعة، اضطلعت اليونيسف بدور فعال في الجمع بين العاملين في المجال الإنساني بُغية تخطيط استجابة منسقة وجماعية وتنفيذها. وقد ساهمت هذه الجهود في تحقيق نتائج جماعية وعززت أوجه الكفاءة عبر السياقات، مثل تحسين التخطيط المشترك، وتحديد الأهداف ورسم الأولويات، وزيادة تغطية الثغرات، وتعبئة الموارد الجماعية للشركاء. وقد مكّن التنسيق القوي بين

القطاعات اليونيسف من العمل بوصفها الملاذ الأخير لتقديم الرعاية، على الرغم من محدودية المدى الذي يمكن تحقيق ذلك تبعاً له نتيجة للقيود المفروضة على الموارد في سياقات كثيرة، لا سيما في الأزمات التي طال أمدتها. وهناك فرص لزيادة التعاون والاتساق بين عمل اليونيسف على الصعيد العالمي في مجال التعليم في حالات الطوارئ وعمل المجموعة العالمية بطرق تعود بالفائدة على الاستجابة على الصعيد القطري، والاستفادة من المزايا النسبية لليونيسف في كل سياق.

55. الاستنتاج الخامس: لم تكن قدرات الموظفين وحشد الموارد للتعليم في حالات الطوارئ داخل المقر الرئيسي لليونيسف ومكاتبها الإقليمية متناسبة مع نمو الحافظة، من حيث حجمها وأهميتها. ويلزم توفير موظفين إضافيين لتعزيز مهمة إدارة المعارف والتنسيق بين مختلف مستويات المنظمة، عبر القطاعات والأقاليم والبلدان. كما توجد فرص لتعزيز العمل المشترك، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات، والتعلم عبر البلدان والمناطق، لا سيما من خلال الاستفادة من خبرة موظفي اليونيسف على الصعيد الوطني، والذين يمثلون الذاكرة المؤسسية ويتمتعون في معظم الأحيان بخبرة مباشرة في الاستجابة لحالات الطوارئ.

56. الاستنتاج السادس: جرى تعزيز القدرات على الصعيد القطري للتعليم في حالات الطوارئ خلال فترة التقييم. كما جرى وضع عدة توجيهات وأطر ومبادئ توجيهية مؤسسية، واعترف ببعضها على أنها مجدية بدرجة كبيرة. غير أنه ينبغي دمج المبادئ التوجيهية والأطر القائمة في إطار متكامل وفي حزمة من الموارد التي جرى تطويرها لدعم الموظفين المشاركين في التعليم في حالات الطوارئ. وينبغي أن تتضمن هذه الحزمة أولويات استراتيجية التعليم الجديدة، والتي تعكس تركيزاً أقوى على جودة التعليم والتعلم. وتعترف استراتيجية التعليم للفترة 2019-2030 بأهمية بناء قدرات موظفي اليونيسف. ويكتسي ذلك أهمية خاصة، إذ أن ربط العمل الإنمائي بالعمل الإنساني يتطلب برامج ومهارات قيادة لتلبية الاحتياجات المتغيرة باستمرار مع بناء نظم وقدرات قابلة للتكيف للاستجابات الطويلة الأمد. وهناك حاجة إلى الاضطلاع باستثمارات أقوى لموظفي اليونيسف وكذلك للشركاء المحليين والوطنيين.

57. الاستنتاج السابع: أحرزت اليونيسف تقدماً جيداً في ربط البرمجة الإنسانية بالبرمجة الإنمائية. وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، فإن عمل اليونيسف في المساعدة في إنشاء التعليم - الذي يُنظر إليه تقليدياً على أنه أولوية إنمائية - باعتباره أولوية حاسمة في الاستجابة الإنسانية يعد مساهمة في حد ذاته. كما أحرزت اليونيسف تقدماً في وضع توجيهات مؤسسية بشأن ربط البرمجة الإنسانية بالبرمجة الإنمائية، على الرغم من الحاجة إلى مزيد من التفكير في أدوار المنظمة وميزاتها النسبية تجاه الشركاء. لقد قُدمت مساهمات قوية في دعم الحكومات لإدماج التعليم في حالات الطوارئ في سياسات قطاع التعليم والقدرات المؤسسية، وأحدث عمل اليونيسف بشأن التأهب والبرامج الواعية بالمخاطر فرقاً كبيراً في التأهب الداخلي والخارجي للاستجابة للأزمات. وهذا يشمل الأعمال التمهيدية التي تضطلع بها اليونيسف مع الحكومات لإدماج الحد من مخاطر الكوارث وبناء السلام في السياسات والاستراتيجيات الوطنية.

58. وجرى الاعتبار على نطاق واسع بعمل اليونيسف في مجال البرمجة المستتيرة بالمخاطر، وسيطلب إيلاء اهتمام متواصل. أمكن اكتساب خبرة قيمة كذلك في خلال فترة التقييم بشأن الاتساق الاجتماعي وبناء السلام، وخاصة من خلال برنامج التعلم من أجل السلام، الذي كان له تأثير مستدام على البحث ووضع البرامج في هذا المضمار، بما في ذلك خارج اليونيسف. بيد أن مقداراً كبيراً من هذا الزخم قد فقد بمجرد انتهاء البرنامج. وينبغي للمنظمة بذل مزيد من الجهود للاستفادة من عملها في مجال الحد من مخاطر الكوارث وبناء السلام والحفاظ عليه.

59. الاستنتاج الثامن: هناك مجموعة من الممارسات التعليمية الجيدة في كثير من البلدان التي تتفد برامج إنسانية. غير أن القيود التي تفرضها نظم اليونسيف للرصد والتقييم وإدارة المعرفة حدّت من قدرة المنظمة على التعلّم وتحسين برامجها. وفي حين أن المقر الرئيسي لليونسيف ما برح يشارك بشكل متزايد في تحديد الابتكارات في مجال التعليم في حالات الطوارئ ودعمها، يمكن تحسين تدفق المعلومات والمعرفة من هذا العمل. وبالإضافة إلى ذلك، تُركّز تدفقات المعلومات في اليونسيف على الإبلاغ المؤسسي التجميعي، ولا يعد ذلك خياراً أمثل لجمع المعلومات بشكلٍ منتظم حول الابتكارات والممارسات الجيدة أو الدروس المستفادة على الصعيدين الإقليمي والقُطري.

60. الاستنتاج التاسع: على الصعيد القُطري، سجلت اليونسيف إنجازات في بناء قدرات الحكومات والشركاء المنفذين. وتمثل أحد مجالات التقدم الهامة في العمل التحضيري الذي اضطلعت به اليونسيف مع الحكومات لدمج التعليم في حالات الطوارئ في سياسات القطاعات وإدماج التأهُّب والحد من المخاطر في خطط التعليم القُطرية. كما زادت اليونسيف تمويلها ومشاركتها مع المنظمات غير الحكومية بما يتماشى مع خطة إضفاء الطابع المحلي، ولا يزال هذا بحاجة إلى مزيد من التعزيز.

61. في سياقاتٍ مختلفة، شاركت المجتمعات المحلية بشكلٍ فعّال في مبادرات التوعية، بيد أن ذلك لم يترجم دائماً إلى أخذ أصوات المستفيدين وآرائهم في الاعتبار عند تصميم التدخلات. بالإضافة إلى ذلك، حظي بناء القدرات على الأصعدة دون الوطنية باهتمام أقل، على الرغم من أهميته الواضحة. وينبغي لليونسيف اتباع نهج مدروس ومنهجي أكثر في بناء القدرات مع المستجيبين في الخطوط الأمامية والمجتمعات والمنظمات غير الحكومية المحلية والمسؤولين الحكوميين دون الوطنيين.

خامساً - التوصيات

62. ترد أدناه التوصيات العامة المُستمدة من التقييم مع الأساس المنطقي لكل توصية بالإضافة إلى تفاصيل حول الإجراءات المقترحة. وترد أيضاً الجداول الزمنية والمسؤوليات المقترحة داخل المنظمة.

63. تدعم هذه التوصيات وتعزز بعضها بعضاً ولا تتطوي على تغيير جذريّ في الاتجاه. تركّز هذه التوصيات بدلاً من ذلك على "أداء العمل بشكلٍ أفضل" وتهدف إلى تعزيز العمل الجاري بشأن التعليم في حالات الطوارئ من خلال التركيز على المجالات الواسعة للقيادة والمناصرة؛ وتحسين قدرات اليونسيف في مجال التعليم في العمل الإنساني؛ والتخطيط ووضع البرامج والرصد والتعلّم؛ وتحسين الدعم المقدم للحكومات والشركاء.

64. التوصية الأولى: ينبغي لليونسيف أن تعمل على تنمية مهارات المسؤولين لديها (بمن فيهم الممثلون ونواب الممثلين ورئيس الموظفين العاملين في مجال التعليم وضباط الطوارئ) وتزويدهم بالقدرات القيادية والأدوات المناسبة لتمكينهم من العمل بطريقة تعكس التزام المنظمة إزاء التعليم باعتباره جزءاً أساسياً من الاستجابة الإنسانية، عبر العلاقة بين الشؤون الإنسانية والتنمية والسلام.

65. ساهمت اليونسيف بقوة في وضع قطاع التعليم في صميم الاستجابة الإنسانية على الأصعدة العالمية والإقليمية والقُطرية، وحظيت بالتقدير لما اضطلعت به من أنشطة مناصرة وجهود تعزيز البنية التحتية العالمية للتعليم في حالات الطوارئ. ينبغي للمنظمة تعزيز هذه المكاسب من خلال تزويد فرق القيادة القُطرية على نحو أفضل بالقدرات والأدوات اللازمة لتعزيز أولويات التعليم في البرمجة الإنسانية على الصعيد القُطري واتخاذ

قرارات مستنيرة للاستجابة الإنسانية، والعمل عبر البرمجة الإنمائية والإنسانية ومناصرة مجموعة التعليم في الفريق القطري ومع الحكومات والشركاء.

66. ينبغي أيضاً إيلاء الأولوية للتعليم باستمرار على نفس مستوى القطاعات الأخرى في العمل الإنساني ويتعين توفير التمويل بطرق تسمح لليونسيف بربط البرمجة الإنسانية والإنمائية بحلول التعليم الطويلة الأمد. على الرغم من أن التقييم خلّص إلى أن تمويل التعليم في حالات الطوارئ زاد من حيث القيمة المطلقة وكنسبة من التمويل الإجمالي للتعليم، فقد أظهر التقييم أيضاً أن التعليم في حالات الطوارئ لا يزال يمثل نسبة صغيرة من التمويل الإنساني الذي تتلقاه اليونسيف وأنه يُوزع بشكل غير متساوٍ بين المناطق.⁹

67. بوصفها الوكالة الرائدة في مجال التعليم في حالات الطوارئ، ومع اضطلاعها بمسؤوليات إضافية باعتبارها الملاذ الأخير لتقديم الرعاية، يتعين على اليونسيف أن تتأصر قضية التعليم وأن تدعو على نحو فاعل إلى تخصيص مزيد من الموارد للتعليم في مجال العمل الإنساني. وفي المقابل، فإن تخصيص الموارد لأنشطة مثل تخطيط التأهب للتعليم لا يُمثل خطوة نحو بناء القدرة على الصمود فحسب؛ بل إنه ضمانة ضرورية تكفل التخفيف من وطأة حالات الطوارئ في المستقبل. ولذلك، تحث التوصية الأولى لليونسيف على الاستثمار في تطوير تلك الأدوات باعتبارها حالات استثمار قطرية للتعليم في حالات الطوارئ بُغية دعم جهود المناصرة الأكثر قوة في ما يتعلق بالموارد والشراكات، وفي نهاية المطاف، تحقيق نتائج أفضل تصبّ في صالح الأطفال.

68. يجب أن يتضمن بناء قدرات الموظفين أيضاً حزمة تدريب شاملة تستند إلى إطار تعليمي شامل وتوجيهات مستمدة من نصوص الالتزامات الأساسية إزاء الأطفال. وينبغي أن يشمل التدريب جميع مستويات المهارات اللازمة لقيادة المكاتب، والاضطلاع بمهمة قيادة برنامج تعليمي عبر مراحل العمل الإنساني والنماء وبناء السلام والقدرة على الصمود.

69. التوصية الثانية: إقراراً بالأولويات الواردة في استراتيجية التعليم، ينبغي لليونسيف أن تعزز فرص التعلّم المنصف في الاستجابة للتعليم الإنساني، مع التركيز بوجه خاص على المساواة بين الجنسين وإدماج الإعاقة.

70. خلّص التقييم إلى أن عمل اليونسيف في السياقات الإنسانية أحدث فرقاً من خلال الإتاحة المتواصلة لسبل الاستفادة من الفرص التعليمية الآمنة واستمرارية التعلّم، وذلك في الغالب من خلال إنشاء مساحات التعلّم التي توفر التعليم الابتدائي من خلال طرائق التعليم الرسمي وغير الرسمي.

71. مع ذلك، خلّص التقييم أيضاً إلى أنّ اليونسيف ينبغي لها أن تتبع نهجاً أكثر فاعليّة في الإنصاف وأن تصمم التدخلات وفقاً للاحتياجات والخصائص المحددة للأطفال. ومن الفئات التي يجب أن تحظى بالاهتمام الفتيات اللاتي يعانين من الحرمان بصورة اعتيادية وبشكل غير متناسب بسبب الأعراف الاجتماعية التي تعوق وصولهن إلى المدرسة ومشاركتن فيها. وتتفاقم أوجه الحرمان هذه في الحالات الإنسانية، حيث تتعرض الفتيات والشابات لتزايد خطر التعرض لكثير من الممارسات الضارة الأخرى، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي والزواج القسري. وعلى نحو مماثل، يُعد الأطفال ذوو الإعاقة دائماً تقريباً من بين الأشخاص الأكثر حاجة إلى المساعدة، إذ أنهم عرضة لتزايد خطر التعرض لانتهاكات مماثلة. ونظراً لأن هاتين الفئتين

⁹ كان أكثر من نصف الإنفاق على التعليم في حالات الطوارئ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسبب أزمة الجمهورية العربية السورية.

مستبعدتين بشكلٍ غير متناسب من الفرص التعليمية، ينبغي أن يتمثل أحد الإجراءات الرئيسية الرامية إلى تعزيز الشمول والمساواة في ما يتعلق بالنوع الاجتماعي و/أو الإعاقة في البحث عن الفتيات والأطفال ذوي الإعاقة، وفهم العوائق التي تواجههم، ووجهات نظرهم، وأولوياتهم وقدراتهم، وضمان مشاركتهم في نهاية المطاف في جميع مراحل التعليم.

72. التوصية الثالثة: ينبغي لليونيسف أن تفقد الشركاء الرئيسيين في مجال التعليم لوضع حلول تعليمية مبتكرة ومؤثرة، وتنفيذها ومشاركتها على نطاق واسع، على أن تكون حلول ملائمة لاحتياجات الأطفال المتضررين من حالات الطوارئ الشديدة والأزمات التي طال أمدها، بما في ذلك أزمات الصحة العامة.

73. إن "أزمة التعلم" هي أحد التحديات الأكثر صعوبة في مجال التعليم اليوم - تتمثل الحقيقة في أن الأطفال في معظم أنحاء العالم قد تخلفوا عن الركب من حيث إتقان المعارف والمهارات المناسبة للعمر. وبشكل عام، يخلص التقييم إلى أن حلول التعليم التي تقدمها اليونيسف تتسم بالفاعلية في المراحل الأولى لحالات الطوارئ ذات البداية السريعة، ويرجع الفضل في هذا النجاح إلى توافر حلول التعليم المعيارية القائمة على الغرض والتي غالباً ما تزود المكاتب القطرية بالقدرة على العمل بسرعة وبدء تنفيذ الاستجابة على النطاق المطلوب. ومع ذلك، قُيِّمت حلول اليونيسف للتعليم في حالات الطوارئ الشديدة و/أو الأزمات المعقدة والتي طال أمدها بأنها أقل فاعلية بكثير.

74. يشير هذا الاستنتاج أيضاً إلى محدودية التركيز المنصب على إدارة المعرفة والرصد والتقييم، وهو ما يحد من قدرة المنظمة على استخلاص الدروس المستفادة من أجل تحسين البرمجة.

75. تحت التوصية الثالثة لليونيسف ومجموعة من الشركاء في التعليم في حالات الطوارئ (التقليدية وغير التقليدية) على التركيز بشكل كبير على الحلول المبتكرة التي تحقق نتائج تعلم ملموسة تتجاوز كثيراً التركيز الحالي المنصب على الوصول إلى مساحات التعلم الآمنة. قد تشمل هذه الحلول تحسين تصميم المحتوى وإدارة التعلم المؤقت، وتطوير مواد تعلم محلية وملائمة ثقافياً وتكييفها؛ وإيجاد طرق مبتكرة لتمكين العاملين في مجال التعلم في الحالات التي تُستند فيها قوة التدريس المهنية؛ واستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لأغراض تعليمية، مثل التدريس السمعي التفاعلي. وينبغي أن تغطي هذه الحلول أيضاً احتياجات الأطفال في سنواتهم الأولى وكذلك المراهقين، وخاصة الفتيات، على نحو يتجاوز التركيز الحالي المنصب على الأطفال في سن المدرسة الإعدادية.

76. تُوجّه التوصية الثالثة الانتباه كذلك إلى الحاجة إلى تقييم فاعلية حلول التعلم والتحقق من صحتها مقابل أنواع مختلفة من حالات الطوارئ وسياقات التعلم وطرائق التعلم ومنصاته بُغية توسيع نطاق الوصول والتغطية لمجموعة متنوعة من الأطفال وتحديد قابلية التوسع في حلول التعلم. وتحقيقاً لهذه الغاية، يحتاج شركاء اليونيسف إلى الشروع في جهد منظم ومستدام لبناء مجموعة من القدرات على الصعيدين الفردي والمؤسسي استناداً للمزايا النسبية للشركاء.

77. التوصية الرابعة: ينبغي لليونيسف، في أثناء تنفيذ الالتزامات الأساسية إزاء الأطفال في مجال التعليم، أن تعمل على تعزيز قدرات الموظفين والشركاء المسؤولين عن توفير الخدمات التعليمية في حالات الطوارئ في تحديد الأطفال المتضررين والتركيز، ورصد التدخلات والنتائج والإبلاغ عنها، لضمان وصول التعليم في مجال العمل الإنساني إلى الأطفال الأشد تهميشاً.

78. تُحدّد الالتزامات الأساسية إزاء الأطفال، التي خضعت للتتبع مؤخراً، الالتزامات البرنامجية للتعليم والمعايير المرتبطة بها في ست مجالات، هي: القيادة والتنسيق؛ والحصول على فرص التعلم المنصف؛ وبيئات التعلم الآمنة؛ والصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي؛ وتعزيز نظم التعليم؛ وإشراك المجتمع من أجل التغيير السلوكي والاجتماعي. غير أن المعايير المحددة لكل التزام توضح الحد الأدنى المطلق، مع الأخذ في الحسبان الاحتياجات الواسعة النطاق للأطفال في حالات الطوارئ، والتوقعات المتضمنة في أهداف التعليم في حالات الطوارئ وخطة العمل لليونيسف.

79. يشير التقييم إلى التقدم الذي أحرزته اليونيسف في بناء القدرات بين الموظفين الذين ينفذون برامج التعليم في حالات الطوارئ. مع ذلك، لم يواكب هذا الجهد ونيرة النمو في التعليم في حافظة حالات الطوارئ و/أو البصمة الإنسانية لليونيسف، مما أدى إلى وجود فجوات في الخبرة التقنية للموظفين في ما يتعلق بالعناصر الأساسية للبرامج الإنسانية بشكل عام، والتعليم في حالات الطوارئ، والاستجابة الإنسانية للتعليم. ونتيجة لذلك، يُوصي التقييم بنهج مُنظم لبناء القدرات يركّز على تلبية الالتزامات الستة ذات الصلة التابعة للالتزامات الأساسية إزاء الأطفال والمعايير الدنيا للتعليم في حالات الطوارئ للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ والتي أقرتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومشروع اسفير: التأهب والاستجابة والتعافي بالإضافة إلى تنفيذ استراتيجية التعليم للفترة 2019-2030، والتي تولي اهتماماً خاصاً بتوفير المهارات المطلوبة لدعم الحكومات في انتقالها من البرمجة الإنسانية إلى البرمجة الإنمائية، بما في ذلك بناء السلام والقدرة على الصمود.

80. تسلط هذه التوصية كذلك الضوء على الحاجة إلى سياق أكبر لبناء قدرات موظفي اليونيسف في ما يتعلق بأنواع الطوارئ المختلفة (مثل الأزمات التي طال أمدها والأزمات المُبَاغِتة السريعة، والأزمات البطيئة الظهور، وحالات الطوارئ في مجال الصحة العامة). وينبغي أن تكون حزمة بناء القدرات مناسبة لجميع فئات موظفي اليونيسف وأن تمتد بطريقة مجدية إلى الشركاء المنفذين ونظرائهم الحكوميين.

81. ينبغي للتدريب أيضاً أن يتجاوز المهارات التقنية بُغْيَة تحقيق الاستفادة من المزايا النسبية لليونيسف في كل سياق وكذلك من أجل تعزيز التعاون على جميع مستويات التعليم في حالات الطوارئ.

82. التوصية الخامسة: ينبغي لليونيسف أن تعمل على تعزيز أوجه التعاون مع الجهات الفاعلة في القطاع التعليمي (الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني)، وذلك من خلال ضمان أن يستفيد تصميم التدخلات التعليمية في حالات الطوارئ وتنفيذها من القدرات الوطنية لتعزيز خطة إضفاء الطابع المحلي وتعزيز المساءلة تجاه الفئات السكانية المتضررة.

83. تتحمل اليونيسف مسؤوليات وامتيازات كونها وكالة الأمم المتحدة الرائدة في مجال التعليم في حالات الطوارئ، والمشاركة في قيادة مجموعة التعليم العالمية، وبوصفها الملاذ الأخير لتقديم الرعاية في الاستجابات المنسقة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. في هذا السياق، ينبغي لليونيسف أن تواصل النهوض بالوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساءلة تجاه السكان المتضررين، وتعزيز النظم الوطنية والمحلية، والاستثمار في القدرات المحلية، وتنفيذ البرامج بطريقة تربط بين البرمجة الإنسانية والإنمائية.

84. يشير التقييم إلى أنه في حين أن معظم البرامج اشتملت على عنصر إشراك المجتمع والذي تضمن مبادرات توعوية بشأن عدّة مكونات للاستجابة التعليمية، فإن أصوات وآراء الأطفال المتضررين وأسرهم لم تؤخذ دائماً في الاعتبار عند تصميم التدخلات. وعلاوة على ذلك، ينبغي لليونيسف زيادة الاستثمار في قدرات

المستجيبين في الخطوط الأمامية، بما في ذلك ممثلي المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية المحلية والمسؤولين الحكوميين على الصعيد دون الوطني.

85. تحت التوصية اليونيسف على الاستفادة من التقدم المحرز المشار إليه في التقييم من خلال تعزيز المشاورات المجتمعية في تخطيط البرامج وتصميمها وتنفيذها، وتسهيل التواصل والحوار المنهجي من خلال إنشاء حلقات استقاء التعقيبات للوفاء بمتطلبات المساواة المتبادلة.

سادسا - مشروع مقرر

المجلس التنفيذي

يُحيط علماً بتقييم مُساهمة اليونيسف في التعليم في الحالات الإنسانية، وموجزها (E/ICEF/2020/19) ورد الإدارة (E/ICEF/2020/20).

المرفق

تقييم مُساهمة اليونيسف في التعليم في الحالات الإنسانية

1. نظراً لضيق المساحة، فإنّ تقرير تقييم مُساهمة اليونيسف في التعليم في الحالات الإنسانية غير وارد في هذا المرفق.

2. ويمكن الاطلاع على التقرير من الموقع الشبكي لمكتب التقييم التابع لليونيسف:
https://www.unicef.org/evaldatabase/index_61171.html
